السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 239ـ256
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

دور الطرق الصوفية في ارساء الديمقراطية في السنغال
The role of the Sufi orders in Democratization in Senegal

بلواضح ساعد*، جامعة بومرداس
s.belouadah@univ-boumerdes.dz
السعيد ملاح، جامعة المسيلة
politologue.dz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/14 تاريخ القبول: 2020/04/08

ملخص:

يندرج هذا الموضوع ضمن اهتمامات الدراسات السياسية المقارنة، ويطرح العلاقة التي تربط بين السياسة والدين في المجال السياسي الإسلامي الإفريقي. يهدف هذا المقال إلى مناقشة طبيعة دور الطرق الصوفية كفاعل مركزي في العملية السياسية السنغالية، وتحول دورها من الديمقراطية الباتريمونيالية إلى الديمقراطية التعددية. فقد شهدت السنغال فتحًا للتعددية الحزبية المحدودة في منتصف سبعينيات القرن العشرين حيث كانت عملية الإنتقال الديمقراطي موجهة من الدولة، وارتكزت فيها على ولاء الطرق الصوفية في الهيمنة على العملية السياسية. ومع نهاية العقد الثامن من القرن العشرين عرفت السنغال أزمة اقتصادية حادة، نتج عنها تفكك التحالف الإستراتيجي الذي جمع بين الدولة والطرق الصوفية. توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن تفكك الميثاق

* المؤلف المراسل

الإستراتيجي الذي ربط السلطة السياسية بالطرق الصوفية، قد ساهم إلى حد كبير في تعزيز مسار الديمقرطة في السنغال.

الكلمات المفتاحية: الطرق الصوفية – النظام السياسي السنغالي – المجتمع السنغالي – الديمقراطية الباتريمونيالية – الديمقراطية التعددية.

Abstract:

This topic is among the interests of comparative political studies, and it discusses the relationship between politics and religion in the African Islamic political field. This article aims to discuss the nature of the role of the Sufism Orders as a central actor in the Senegalese political process and its role shifted from patrimonial democracy to pluralist democracy. Senegal witnessed the opening of limited party pluralism in the mid-seventies of the twentieth century while the democratic transition process was directed by the state, and it was based on the loyalty of the Sufism Methods to dominate the political process.

At the end of the eighth decade of the twentieth century, Senegal experienced a severe economic crisis, which resulted in the disintegration of the strategic alliance between the state and Sufism Methods. The research concluded that the disintegration of the strategic pact that linked political power to the Sufism Orders, has contributed to a large extent in strengthening the path of democratization in Senegal.

Keywords: Sufi orders, Senegalese political system, Senegalese society, patrimonial democracy, pluralist democracy.

مقدمة:

عرفت السنغال مزيجًا مختلطًا من أنواع الإنتقال الديمقراطي. فالأول، كان من الأعلى ابتداءًا من عام 1975، وكان استمراراً للتعاون السياسي بين السلطة والطرق الصوفية، حيث أرادت السلطة الحاكمة فيه التحكم في نطاق وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية والبقاء متحكمة في العملية السياسية لتجنب العنف السياسي وضمان استقرار أكبر. وحققت فيه بعض المكاسب حيث أعطت للسلطة الحاكمة شرعية داخلية مكّنتها من تعزيز الغستقرار السياسي، وخارجيًا من تلقي المساعدات الدولية.

أما الإنتقال الديمقراطي الثاني، فقد كان نتيجة لتراجع التعاون السياسي بين السلطة والطرق الصوفية، ونتج عنه عملية تفاوض بين قوى الحرس القديم والجديد. لقد مارس الحزب الإشتراكي خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن الهيمنة على النظام السياسي، ولم يسمح بوجود انتقال ديمقراطي حقيقي إلا عندما تغيرت موازين القوى بين الحزب الإشتراكي والفواعل الديمقراطية الصاعدة، وهنا يعتقد المفكر "غرامشي" بأن نشوء الديمقراطية مربوط بتغيير طبيعة القوة في المجتمع والدولة على حد سواء مع تغيير شكل العلاقة بينهما (نيوكوسموس، 2003، ص49).

اشكالية الدراسة:

اعتمدت السلطة السياسية السنغالية بعد استقلالها عن فرنسا في 1960 على إبرام ميثاق استراتيجي مع الطرق الصوفية كحاضنة سياسية واجتماعية تضمن لها الشرعية والإستقرار. لكن هذا الميثاق عرف اهتزازًا كبيرًا بفعل التحولات العميقة التي عرفتها السنغال طوال عقود، وفي هذا الاطار تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال مركزي مفاده : "كيف ساهمت الطرق الصوفية في إرساء الإنتقال الديمقراطي في السنغال؟"

فرضيات الدراسة:

لمعالجة دراستنا سوف نقترح الفرضيتين التاليتين:

- كلما ارتفعت موارد الدولة، كلما زاد ارتباطها بالطرق الصوفية. والعكس صحيح.

- كلما ارتفع الوعي السياسي للمواطن السنغالي، كلما انخفض تأثير شيوخ الطرق الصوفية.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج بدا لنا أنها تتوافق مع اتجاه البحث، وهي كالتالي:

1 - المنهج التاريخي:

اعتمدنا المنهج التاريخي لقدرته على دراسة الأحداث السياسية التي وقعت في الماضي، ومن خلاله نستطيع فهم الحاضر. وقد استخدمنا هذا المنهج قصد الرجوع إلى السياق السوسيوسياسي الذي أدى إلى ارتباط مصالح السلطة السياسية بالطرق الصوفية معًا. ومن خلال هذه العلاقة، استطاع الحزب الإشتراكي التحكم في العملية السياسية السنغالية، فيما حافظت الطرق الصوفية على مكانتها داخل النسق الإجتماعي العام. ثم نستكشف تباعًا وفقًا للتطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المتلاحقة كيف تحولت هذه العلاقة من التعاون إلى الإختلاف.

2 - المنهج المسحي:

استخدمنا المنهج المسحي لقدرته على رصد ديناميكات التغيير الإجتماعي ومحاربة الجمود. ففي دراستنا، استندنا على هذا المنهج لإدراك مختلف التحولات العميقة التي عرفها السنغال، والتي ساهمت إلى حد كبير في تفكيك العلاقة التاريخية التي ربطت الشيخ – الطالب المريد في السنغال. فقوة شيوخ الطرق الصوفية تتجسد في عدد الأتباع من الطلبة المريدين الذين يساهمون في جعل الطريقة لها وزن على الساحة السياسية.

3 - منهج دراسة الحالة:

استعملنا منهج دراسة الحالة للتعمق في دراسة الطرق الصوفية كفرع من النسق الإجتماعي العام، ودورها في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية السنغالية. فمن خلال تبيان ارتباطاتها الوظيفية مع السلطة السياسية أو مع المجتمع السنغالي، استطعنا إدراك أن التفاعل بين الطرق الصوفية والسلطة قد أنتج عقدًا اجتماعيًا بموجبه تأسست مرحلة الحزب الواحد، أو بقيامها لدور الحاضنة الإجتماعية والدينية للمجتمع السنغالي. كما ساعدنا هذا المنهج في تسليط الضوء على تغير موقف الطرق الصوفية اتجاه الحزب الحاكم نتيجة للتحولات العميقة التي عرفتها السنغال، وساهم هذا التغير في سلوك الطرق الصوفية بتغيير اتجاه مسار اللعبة السياسية في السنغال.

1 ـ النظام السياسي السنغالي

يجادل الكثير من المفكرين أنَّ محور العملية السياسية في إفريقيا تتمركز حول الشخص القائد أو رئيس الدولة، وتدور في فلكه مجموعة من الشبكات الزبائنية التي تصبح فاعلاً أساسيًا لحماية الإستبداد، وتقاوم أي مبادرة للتغيير أو الإصلاح السياسي (Beck، 1997، ص7)، فالدولة بالنسبة لهؤلاء هي مستودع للثراء والسلطة (نولي، 2003، ص15). لذلك، كانت التحولات السياسية التي عرفتها الأنظمة النيوباتريمونيالية في إفريقيا حسب "مايكل براتون" و"نيكولاس فان دو وال" تخللتها صراعات لإنشاء حكم يهدف إلى زيادة فرصة المشاركة السياسية والمنافسة قصد الوصول إلى موارد الدولة التي تحتكرها الزّمرة الحاكمة (Bratton وVan de Walle، 1994، ص458).

استند "سنغور" ثم من بعده "ضيوف" من أجل التحكم في اللّعبة السياسية وبناء شرعيته على ولاء الطرق الصوفية التي تعتبر كأهم فاعل على الساحة السياسية. للطرق الصوفية تجذر عميق داخل النسيج الإجتماعي مكنها بأن تقوم بدور الوسيط السياسي بين السلطة السياسية والمجتمع السنغالي التي ضمنت له كتلة انتخابية مستقرّة نسبيًا (Beck، ص ص8 -9). وعملت النخب

الدينية التي تتشكل من زعماء وشيوخ الطرق الصوفية في ترسيخ تفعيل نديغل في المواسم الإنتخابية، لاسيما في المناطق الريفية حيث يعيش غالبية السنغاليين (Diop وDiouf و Diaw، 2000، ص170). فسكان الريف يسهل تعبئتهم من طرف الطرق الصوفية على خلاف سكان المدن السنغالية الكبرى، وهذا راجع بشكل كبير إلى انخفاض مستوى التعليم بالريف والذين يأتمرون بالتفضيلات السياسية لزعماء الطرق الصوفية (Vengroff و Magala، 2001، ص146).

لم يكن من الممكن أن تتجاوز الطبقة السياسية الحاكمة الطرق الصوفية التي لم تكن ترغب في التنازل عن مكانتها التي ورثتها من الفترة الإستعمارية، فكان خيار ثنائية الدولة ـ الطرق الصوفية ضروريًا للطرفين. فبالنسبة للنخب الحاكمة، اعتبرت هذا الخيار بمثابة الضّامن الرئيسي للحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أن الطرق الصوفية لا تريد التنازل عن دورها التاريخي الذي ورثته عن الفترة الإستعمارية (O’Brien و Diop و Diouf، 2002، ص10)، والمتمثل في بقاء مكانة الطرق الصوفية كحاضنة اجتماعية ودينية للسنغاليين.

2 ــ دور الطرق الصوفية في استقرار السنغال

اقتصرت الصوفية في الكثير من الدراسات حول البعد الفلسفي (إرث معرفي)، ولكن المتأمل في دورها التاريخي يجد أنها أصبحت كفاعل مركزي في المجال المجتمعي؛ فقد استطاعت تحريك الفعل السياسي لحالات كثيرة من المجتمعات المسلمة، أو مجتمعات فيها أقليات مسلمة (لعجال و زكي إبراهيم، 2012، ص164). في السنغال، ترسخ دور الطرق الصوفية داخل النسيج الإجتماعي الولوفي لما أصبح الإسلام دينًا جماهيريًا منذ القرن السادس عشر، فعند زيارة الرحالة البرتغالي فرنداز فالنتين Fernandès Valentin بلاد الولوف ما بين 1506م 1510م وجد أن المجتمع الولوفي يمارس شعائر الدين الإسلامي والإعتقاد بوحدانية اللّه (Tidiane Sy، 1969، ص35). وأهم الطرق الصوفية الرئيسية الثلاث الموجودة في السنغال هي: المريدية الأكثر تأثيرًا سياسيًا، التيجانية الأكثر عددًا، والقادرية الأقدم تاريخيًا، حيث أنها

لعبت دورًا حاسمًا في المحافظة على دورها التاريخي كمصدر للتماسك الإجتماعي والإعتدال في السنغال (Villalon، 2011، ص10).

كانت الطرق الصوفية صمام آمان للإستقرار والوحدة الوطنية فيما بين العرقيات المختلفة المشكلة للسنغال؛ فهي أحد أهم المكونات الأساسية في النسق الإجتماعي السنغالي والحاضنة الإجتماعية والإقتصادية له، ولعبت دورًا مركزيًا وتاريخيًا من أجل الحفاظ على البناء الكلي، ومكنها من أن تتبوأ مكانة رفيعة لدى السنغاليين، ويرجع ذلك إلى أن الشعب السنغالي يعتبر من أكثر الشعوب تمسكًا بالإسلام (عيسى، 2017، ص57). وحسب الباحث ألفريد ستيبان الذي يرى أن المجتمع السنغالي استطاع منذ ما لا يقل عن قرنين أن يضع مصفوفة من طقوس الإحترام الأفقية والعمودية التي عززت بعضها بعضًا، والتي ساعدت في البداية على تسهيل التعايش بين الجماعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة، ثم أسهمت بشكل كبير في ايجاد التسامح والإحترام المتبادل في نهاية المطاف (Stepan، 2012، ص379). فطقوس الإحترام كانت حاسمة في جعل عملية تطور الدولة - الأمة أكثر سلاسة، والعلاقات بين الجماعات المختلفة علاقات غير صراعية، حيث إن كل الجماعات المختلفة المشكلة للسنغال اشتركت في لغة واحدة وتنظيم اجتماعي مشترك وخلقت مجتمعًا وطنيًا متماسكًا، ولم تحدث فيه انقسامات حادة تخلق انشقاقات ونزاعات بين سكانه في تاريخه المعاصر.

ساهم التصوف السنغالي في خلق طقوس الإحترام سواء ما بين الطرق الصوفية، أو مابين الإسلام والمسيحية والديانات التقليدية، فالتصور السنغالي للإسلام حسب المفكر السنغالي سليمان بشير ديان يتمثل في أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض وأن "الله موجود في كل إنسان" بغض النظر عن انتمائه الديني، لذلك وجب الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية المتوافقة أصلاً مع توجهات الإسلام الحنيف، وبهذا الشكل فإن قطع الايدي والرجم على سبيل المثال هي غير مقبولة بالسنغال وتتعارض مع مقاصد الشريعة (Stepan، ص384). لقد ساهم التصوف السنغالي بالفعل في خلق بيئة اجتماعية آمنة

أرست أسس التعايش المشترك بين مختلف الجماعات، وانعكس ذلك على النظام السياسي السنغالي حيث أصبح الإستقرار القيمة المركزية التي يتمتع بها.

3 ـ الطرق الصوفية كمقاول للسلطة السياسية

يمثل الإستقرار الذي تم وراثته إبان الفترة الإستعمارية الفرنسية جعل كلا من الدولة والطرق الصوفية يسعيان للحفاظ عليه، فقد كان نتاجًا للعقد الذي جمع بين المستعمر الفرنسي والطرق الصوفية في الفترة الإستعمارية، وبعد الإستقلال أصبح قيمة مركزية للنظام السياسي السنغالي لا يريد التنازل عنه. لذلك، جاء هذا العقد الإجتماعي بين الطرفين في هذا المنحى، ولقد ارتكز هذا العقد الإجتماعي على ثلاث مقومات أساسية يراعي مكانة الطرق الصوفية التي ورثها عن المستعمر وهي:

أ ـ الجانب الإقتصادي

ارتكز العقد الإجتماعي على أساس مادي، وتمثل في الحفاظ على اقتصاد الفول السوداني. فعندما اتجهت السنغال لخيار الاشتراكية الإفريقية وجدت في الطرق الصوفية كمقاول اقتصادي يدعم الدولة من خلال قدرة الطرق الصوفية على استغلال ولاء المجتمع الريفي لخدمة زراعة الفول السوداني، في مقابل أن تضمن لهم الحماية والوصول إلى بعض موارد الدولة، والقدرة على توزيع الثروة على المريدين (O'Brein و Diop و Diouf، ص ص 8 -9). فالعمل في الزراعة هو أشرف الأعمال تحت إشراف شيخ الطريقة الذي يعطي العمال أجورهم على قدر حاجاتهم، ويتم صرف باقي الأرباح في شراء أراضي جديدة أو بناء مساجد أو مدارس.

ب ـ الجانب السياسي

حظيت الطرق الصوفية بمكانة كبيرة لدى أغلبية السنغاليين، ما مكنها من أن تؤدي دور الوسيط بين الدولة والمجتمع السنغالي، وأسهم التعاون السياسي بين الطرق الصوفية والحزب الإشتراكي الحاكم على ضمان كتلة انتخابية مستقرة نسبيًا لصالحه، وتكريس هيمنته على اللعبة السياسية (Beck، ص ص 8 -9). وبالفعل، استطاعت الطرق الصوفية من خلال تفعيل

نديغل لاسيما في مواسم الإنتخابات التي مثلت آلية انتخابية مضمونة النتائج؛ فهي توضح مدى قدرة زعماء وكبار الصوفية في التأثير الكبير على مريديهم، حيث يأتمرون بتفضيلاتهم وخياراتهم السياسية (O'Brein وDiop وDiouf، ص 12). وفي هذا السياق، يحاجج الباحث السنغالي موما ر كومبا ديوب أن الحزب الإشتراكي الحاكم استطاع من خلال دعم الطرق الصوفية التحكم في العملية السياسية، ابتداءًا من قدرة ليبولد سنغور على رسم ملامح النظام السياسي السنغالي، إلى استراتيجية الضّبط السياسي التي انتهجها عبده ضيوف (O'Brein و Diop وDiouf، ص 16).

كما كانت الطرق الصوفية الملاذ الآمن للنظام السياسي عند حدوث الأزمات السياسية والإقتصادية. فعلى سبيل المثال، كانت تداعيات أزمة 1967 – 1968 التي هزت أركان النظام السياسي السنغالي قد جعلت سنغور يستنجد بالطرق الصوفية عندما ساهم دور الخليفة العام للطريقة المريدية الحاج فاليلو امباكي بشكل كبير في تجديد الشرعية للنظام، وإبقاء سنغور محافظًا على هيمنته للعملية السياسية (Alalade ، ص 37، Fatton ، ص296). واستعمل أيضًا سنغور زعماء الصوفية في حالات أخرى، كوأد القوى المدنية التي طالبت بإصلاحات سياسية من خلال فك التحالف الذي جمع بين الإتحاد العام لطلاب السنغال EGES والإتحاد الوطني للعمال السنغاليين UNIS (باثيلي، ص203). تبين هذه الحالات، أن الطرق الصوفية كانت دائمًا باب النجاة للسلطة السياسية عندما تواجهها أزمات مفاجئة، أو تقييد أي محاولة لتغيير النظام السياسي القائم.

ج ـ الجانب الإجتماعي

بقيت الطرق الصوفية مهيمنةً على المجتمع السنغالي من خلال الحفاظ على المكانة الرمزية لدى مريديهم، والقيام بدور الضبط الإجتماعي. فكان ترسيخ قيم الولاء والتبعية لشيوخ الصوفية هو الضامن للإستقرار؛ أي أن الولاء للشيخ يتقدم على الولاء للوطن، لكون أن ولاء المريد للشيخ، والشيخ ولاءه للوطن.

وهذا معناه أن الطرق الصوفية أصبح لها أن تقوم بدور وظائف الدولة في العالم الريفي في ظل غياب السلطة المركزية.

ويذهب الباحث "دونال كرويز اوبراين" أن النجاح التاريخي للعقد الإجتماعي الذي جمع بين الدولة والطرق الصوفية في السنغال قد ساهم في بناء الدولة ما بعد الاستعمار، حيث ضمن هذا العقد الاستقرار النسبي بعدم دخول السنغال في متاهات العنف الناتجة عن الإثنية أو العرقية أو الدينية، وهذا خلافًا لما حدث من هزات عنيفة للكثير من المجتمعات في غرب إفريقيا (O'Brein وDiop و Diouf، ص9 وص13). فالتحدي الأساسي الذي واجهته معظم الدول الإفريقية بعد الاستقلال هو عملية بناء النسيج الإجتماعي الذي حطمه المستعمر، والذي سيسمح للجماعات الإثنية على العيش المشترك في وطن واحد (ازيفيدو، 2003، ص475). لذلك، كانت الفلسفة المرجعية هو أن وجود السلم هو الوجه الآخر للتنمية؛ أي نه في ظل الواقع المعقد الموروث عن الإستعمار يتطلب وجود الأمن والإستقرار سيسمح بتوفير الجهود في عملية التنمية والتطور (عواد، 2015، ص154)، ويمنع من تبديد الطاقات أو الذهاب إلى لعنف.

4 ـ تحولات المجتمع السنغالي: تآكل متلازمة ظاهرة الزبوناتية ونديغل (Ndigal)

كانت الدولة في حالة ارتياح مادي في ظل وجود الأموال التي سمحت لها بالهمينة على العملية السياسية، لكن مع بداية الأزمة الإقتصادية الحادة التي شهدتها السنغال طوال عقد الثمانينيات، أين كشفت على ضعف الأداء المؤسسي للدولة وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة على هشاشة قاعدة النظام السياسي. في الواقع، استهان النظام السياسي بضعف قاعدته الإجتماعية التي قامت على شبكات زبوناتية ومحسوباتية انعدم فيها الإنتماء، وصار الولاء مرتبطًا بمصالح مادية ومؤقتة في أغلب الأحيان، ونتيجة لذلك، أصبح الولاء للدولة غير ناضج. كما أدى تآكل واهتزاز العقد الاجتماعي الذي كان ربط بين "الحزب – الدولة" والطرق الصوفية التي كانت تضمن له البقاء والاستقرار بفعل تدهور اقتصاد الفول السوداني، فاقتصاد الفول السوداني هو المادة الأساسية لجلب العملة الصعبة للدولة (Dahou و Foucher، 2004، ص8.

O'Brein و Diop وDioup، ص11) ما جعل رمزية شيوخ الصوفية تهتز أمام مريديهم، وبالتالي كانت له آثار في علاقة الشيخ – الطالب المريد. لذلك، كان أهم تحول عميق عرفته السنغال هو تآكل ظاهرة نديغل (Ndigal)، وهذا يعود الى عدة أسباب ومنها:

أ ــ ظهور جيل جديد من المرابطين الدنيويين

كان ظهور جيل جديد من شيوخ الطرق الصوفية الذين أظهروا خلافًا مع رؤية زعماء الطرق الصوفية التقليديين اتجاه السياسة والإقتصاد والتجارة، وأصبحوا أكثر انغماسًا في الحياة السياسية، وقد ساهم في تراجع الكاريزما التي لطالما تمتع بها الآباء المؤسسون للصوفية. فمن جهة، أدى ذلك إلى إعادة صياغة خطاب جديد اتجاه السلطة، وطلب المزيد من الأموال والإمتيازات، وبالتالي نتجت الرؤية الجديدة لشيوخ الصوفية الشباب إلى مزيد من خلخلة العلاقة مع السلطة، والتي هي أصلاً في عجز اقتصادي كبير. ومن جهة أخرى، ساهمت في إضعاف تماسك الطرق الصوفية، مثلما ما عرفته الطريقة التيجانية من زيادة في التفتت والتشرذم (Diop وDiouf و Diaw، 2000، ص167).

ب ــ موجة التحديث

قدم الباحث الأمريكي المتخصص في الشؤون السنغالية "جيلر شيلدون" ــ Sheldon Gellar تفسيرًا لعوامل تراجع ظاهرة نديغل في السنغال حيث ربطها بالتحديث الذي ظهر، والذي يعود بدرجة كبيرة للنزوح الريفي الذي عرفته السنغال طوال عقود منذ استقلالها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- ارتفاع في نسبة التمدن التي ساهمت في زيادة التحضر والتعليم للفرد السنغالي.
- لم يعد بمقدور زعماء وشيوخ الطرق الصوفية السيطرة على أتباعهم، وخاصة أثناء عملية التصويت في الإنتخابات.
- بروز وعي مواطناتي، بحيث أصبح الفرد السنغالي يميز بين السلطة السياسية والسلطة الدينية لشيوخ الصوفية.

ـ صحوة المنظمات الإسلامية الإصلاحية بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث لعبت دورًا -إلى حد ما - في توعية السنغاليين حول طبيعة علاقتهم بالطرق الصوفية (Diop و Diouf وDiaw، ص168).

ج ـ انخفاض مداخيل الدولة

كانت تداعيات الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها السنغال منذ تدهور اقتصاد الفول السوداني (1967 – 1974) إلى برامج اعادة الهيكلة الإقتصادية (بين 1978 و 1990) من أن تجعل الدولة تدخل في عجز هيكلي اقتصادي كبير، الأمر الذي صعّب المحافظة على ولاء زعماء وشيوخ الطرق الصوفية (O'Brein، 1992، ص20). وعليه، تراجع نفوذ الطرق الصوفية على أتباعهم، لاسيما أن هاته الطرق لطالما كانت تؤدي دورًا اجتماعيًا خاصة اتجاه الفقراء والمساكين والعجزة.

د ـ تآكل الأساس الأخلاقي لظاهرة نديغل

ان اتجاه تدهور نديغل أصبح كظاهرة معطى منذ مجيئ ضيوف إلى السلطة فشيوخ الطرق الصوفية استطاعوا في وقت قصير أن يتحصلوا على امتيازات مادية واقتصادية كبيرة في مقابل دعمهم للحزب الإشتراكي الحاكم، لكن هذا النجاح المادي قد ساهم في اضعاف بريق ومكانة زعماء الطرق الصوفية أمام أتباعهم وطلبتهم، مما ترتب عنه تراجع نفوذ هؤلاء الزعماء والشيوخ في عيون مناصريهم وأتباعهم، ومنذ 1988 بدأ الطلبة المريدين في عدم الخضوع لأوامر نديغل. فعلى سبيل المثال، أبانت الطريقة المريدية عن بروز جيل جديد من المرابطين يطلق عليهم "المريدون الدينيون" والذين توجهوا بالإنغماس أكثر في السياسة والتجارة بشكل علني ومباشر منافي لزعماء وشيوخ الطرق السابقين، وجعلوا من الدين كتجارة لضمان الوصول إلى موارد الدولة، والتي تسمح لهم في الأخير من تجنيد أكبر عدد من الطلبة المريدين (Diop و Diouf و Diaw، ص167).

5 ـ دور الطرق الصوفية في الإنتقال من الديمقراطية الباتريمونيالية إلى الديمقراطية التعدّدية

كانت الصفقة التاريخية التي جمعت بين الدولة والطرق الصوفية قد منحت الفرصة لفرض الحزب الإشتراكي لشروط اللعبة السياسية لما يزيد عن ثلاث عقود من الزمن (O'Brein و Diop و Diouf، ص13). وكان دور الوساطة الذي لعبته الطرق الصوفية بين الدولة - الحزب والمجتمع السنغالي حاسمًا، أولاً في ضمان ولاء السنغاليين للدولة على حساب الولاء للجماعة العرقية، وثانيًا في وجود كتلة انتخابية مستقرّة والتي منحت الشرعية لسنغور ثم ضيوف، لاسيما أن السنغاليين عادة ما يثقون بالطرق الصوفية فيما يخص تفضيلاتهم وتوجهاتهم السياسية الداعمة للحزب الإشتراكي (Vengroff وMagala، ص149). وكانت التعددية الحزبية المحدودة التي عرفتها السنغال في 1975 في مواجهة الضغوط الإقتصادية والسياسية المتصاعدة قد استندت على دعم الطرق الصوفية، لما اختارت قيادة الدولة –الحزب تجنب العنف السياسي وتفادي الدخول في صراعات سياسية من شأنها أن تدخل البلاد في أتون حرب أهلية، كما حدث للكثير من الدول في إفريقيا. اختارت النخب الحاكمة التحول إلى ديمقراطية باتريمونيالية، وكان التحرير السياسي وتنفيذ الإصلاحات يتم تحت رعاية الدولة، فهو أولاً لإضفاء الشرعية على نظامهم المحاصر، وثانيًا لضمان استمرارهم في السلطة من خلال شبكة علاقاتهم الباتريمونيالية (Beck، ص2).

مع بداية مرحلة ضيوف التي ميزها تآكل الموارد المالية للدولة ودخول البلاد في أزمة اقتصادية خانقة، بدأت العلاقة الإستراتيجية بين الصوفية والدولة تتدهور بشكل تدريجي، وخاصة مع وفاة الخليفة العامّ للطريقة المريدية عبد الأحد امباكي عام 1989 الذي لعب دورًا أساسيًا في ترسيخ سلطة ضيوف. وكان التحول في العلاقة بين الطرفين قد جعل الإدارة المركزية للمريدية تغض الطرف عن بعض شيوخها بالتفاوض مباشرة وبصورة علانية مع كل من الحزب الإشتراكي والحزب الديمقراطي السنغالي المعارض الرئيس. ومن جهتها،

عرفت التيجانية انقسامًا في قياداتها المركزية الأمر الذي جعل بعض من قيادات التيجانية تتحالف مع الحزب الإشتراكي، والبعض الآخر مع الحزب الديمقراطي السنغالي (Diop و Diouf و Diaw، ص168).

في الواقع، كان عدم قدرة الدولة على المحافظة على ولاء الطرق الصوفية بسبب عجزها المالي قد جعل الطرق الصوفية تُغيّر من استراتيجياتها تجاه الفواعل السياسيين الموجودين على الساحة السياسية، وهذا ما أثّر على موازين القوى السياسية بشكل كبير بين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي السنغالي. فالطرق الصّوفية (خاصة المريدية والتيجانية) انقسمت على نفسها، فالبعض منها يدعم الحزب الحاكم، والبعض الآخر يدعم المعارضة، وأحيانا أخرى تنقلب التحالفات من جهة لأخرى. لقد أدى وجود تحالفات بين الصوفية ـ الحزب الاشتراكي والصوفية ـ الحزب الديمقراطي السنغالي المعارض إلى تحريك الحياة السياسية السنغالية بشكل لم تعرفه السنغال من قبل، وخلق تعددية زبوناتية ساهمت في أن تجعل العملية السياسية أكثر انفتاحًا (Diop و Diouf و Diaw، ص168).

يمكن القول إن ثمة اجماعا لدى السنغاليين بأن الطرق الصوفية كان لها دورًا حاسمًا داخل العملية السياسية منذ نشأة الدولة السنغالية الحديثة وفي هيمنة الحزب الإشتراكي داخل العملية السياسية، لكن مع تدهور العلاقات بين الطرق الصوفية والحزب الإشتراكي لم تعد الطرق الصوفية تدعم الحزب الإشتراكي، بل تعدته إلى الفواعل الجدد كالحزب الديمقراطي السنغالي، والرابطة الديمقراطية، والحركة من أجل حزب العمل للمطالبة بالإصلاح (Dahou وFoucher، ص10)، بحيث ساهمت الطرق الصوفية بشكل حاسم في وجود التعددية الزبوناتية بين الحزب الإشتراكي والحزب الديمقراطي السنغالي بطريقة غير مباشرة. فمنذ مجيء ضيوف كان عجز السلطة عن الحفاظ على ولاء زعماء و شيوخ الطرق الصوفية في ظل شح الموارد المالية، الأمر الذي جعلها تذهب للبحث عن حليف سياسي آخر للضغط على السلطة (Diop وDiouf و Diaw، ص168). وحسب اعتقادنا، فقد اعتبرت أرضية للتأسيس للديمقراطية السنغالية التي بدأت تتحقق مع بداية عقد الستعينيات من القرن

العشرين، لاسيما بعد تراجع تأثير دور الطرق الصوفية بشكل لافت في الحياة السياسية السنغالية.

تظهر التحولات العميقة التي عرفها المجتمع السنغالي طوال عقود من الزمن مدى قوة المؤسسة الدينية في التأثير على السنغاليين، ونتيجة لظهور الوعي السياسي للمواطنين السنغاليين، وتفتت الجانب الأخلاقي لظاهرة نديغل الأثر الكبير في تراجع منسوب الزبوناتية والمحسوبية التي ميزت الحياة السياسية السنغالية منذ استقلالها عام 1960. ومن جهة أخرى، ساهم هذا التراجع لصالح المسار الديمقراطي؛ بحيث أصبحت القوى الفاعلة لا تعتمد بشكل أساسي على الطرق الصوفية، بقدر ما ترتكز على ايجاد مشروع سياسي واجتماعي واقتصادي يعالج مشاكل السنغاليين ويعمل على تحسين ظروف معيشته، كما كان تراجع تأثير سلطة الشيوخ قد جعل السنغاليين يدخلون مباشرة في العملية السياسية دون وجود وصاية، وذلك عن طريق مقاسمة السنغاليين للقيم المشتركة المنادية بالتغيير (Diop و Diouf و Diaw، ص ص 168 -169).

وهكذا كان التحول الكبير في تراجع تأثير الطرق الصوفية في الحياة السياسية بشكل عام قد أدى إلى التراجع في الزبوناتية والمحسوباتية، وأصبحت القوى الرئيسية تعتمد على جلب التأييد لمشروعها على تعبئة المواطنين على أساس المواطنة، وبهذا الشكل انتقل مسار العملية السياسية من التعددية الزبوناتية إلى التعددية الديمقراطية.

خاتمة

إن ما حدث في السنغال هو تحول عميق في بنية النظام السياسي الذي عرفت مؤسساته الرسمية تآكلا في شرعيتها ومشروعيتها بفعل الفشل الذريع الذي أبدته السلطة في مواجهات التحديات الإقتصادية والإجتماعية. فقد عرفت العلاقة الإستراتيجية التي جمعت بين السلطة والمؤسسة الدينية تدهورًا كبيرًا جراء عجز السلطة عن شراء ولاء شيوخ وزعماء الطرق الصوفية، وهذا ما ساهم في تآكل الزبوناتية. ومن جهة أخرى، كان لتزايد الوعي لدى الأجيال الصاعدة حول ضرورة مناقشة طبيعة دور المؤسسة الدينية، وذلك من خلال التمييز بين دورها في المجال العام السياسي والذي أصبح غير مرحب به عند الكثير من فئات المجتمع السنغالي، ومطالبتها بالبقاء في دورها الروحي (المجال الخاص).

كان غياب ظاهرة نديغل في المجتمع السنغالي قد تلازم مع انتشار الفقر بين السكان، وجعلت المترشحين يقومون بالتعبئة على أساس الإنتساب الضمني للقيم المشتركة التي تتقاسمها الغالبية العظمى للمجتمع السنغالي، ولقد أثبتت النتائج الأولية في انتخابات عام **2000** أن السنغاليين استعادوا مواطنتهم، وبتعبير نيل نيفيت في "تقييم المواطن لعالمه السياسي أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقا بعالمه الإجتماعي والإقتصادي" (Vengroff و Magala، ص**135**)، وأصبحت المواطنة تساوي عندهم الحقوق متمثلة في تحسين ظروف معيشتهم بشكل عام. وأثبت السنغاليون عدم انصياعهم لشيوخ الطرق الصوفية، مثل الشيخ المريدي الشاب مودو كارا امباكي عندما استعمل نديغل للتصويت لصالح السكرتير الأول للحزب الإشتراكي (Diop و Diouf و Diaw، ص**169**).

إن المؤسسة الدينية التي كانت منغلقة على أفكارها ومنشغلة بمصالحها لم تكن تع طبيعة التحولات التي يشهدها المجتمع السنغالي الذي أراد الإنعتاق من سلطة المؤسسة الدينية إلى فضاء المواطنة الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات وتنعدم فيه التراتبية، وتحول فيه الفرد السنغالي من الطالب المريد إلى المواطن. وحسب مومار كومبا ديوب ومامادو ضيوف فان هذا التحول

العميق يعتبر أكثر أهمية من فوز المعارضة بالحكم الذي حدث في عام **2000** (Diop و Diouf وDiaw، ص**170**).

نتائج الدراسة

من أهم النتائج المتوصل إليها خلال هاته الدراسة مايلي:

- عملت المؤسسة الدينية على إخضاع الفرد السنغالي لإرادتها واجباره على أن يكون مريدًا وفقط، لكن هذا الفرد السنغالي بفعل التمدن وانتشار التعليم ونضجه، وتفتت ظاهرة نديغل، أصبح مواطنًا يتمتع بكامل حريته وحقوقه المدنية بعيدًا عن أي وصاية دينية.
- شح موارد الدولة قد ساهم إلى حد كبير في اهتزاز العقد الإستراتيجي الذي ربط ما بين الدولة والطرق الصوفية، الأمر الذي سمح بالتحول من التعددية الزبوناتية إلى التعددية الديمقراطية.
- كان تراجع ظاهرة نديغل نتيجة لانكشاف العقد الإستراتيجي أمام المريدين الذي حكم ما بين الدولة والطرق الصوفية منذ استقلال السنغال.

قائمة المراجع:

عبد الله، عيسى. (**2017**). الاستعمار الفرنسي للسنغال، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف.

عماد، عواد. (**2015**). "دورالتعليم العربي الإسلامي في توفير الشروط اللازمة لتحقيق التنمية والتطور في افريقيا". التعليم العربي الإسلامي في افريقيا، المنصورة: تحرير: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

باثيلي، عبدا لله. (**2010**). "الحركة الطلابية في السنغال حتى **1989**"، في: دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي، ترجمة: مصطفى مجدي كمال، تحرير: محمود ممداني ووامبا ديا وامبا، مراجعة: حلمي الشعراوي، ج**2**، ط**1**، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

نولي، اكوديبا. (**2003**). الحكم والسياسة في افريقيا، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

O'Brien Cruise Donal. Diop. Diouf. (2002). La construction de l'État au Sénégal, Paris : Edition Karthala.

Tidiane Sy Cheikh. (1969). LA Confrérie Sénégalaise des Mourides…Un Essai sur l'Islam au Sénégal, Paris : Présence Africaine.

Villalon Leonardo. (2011). Senegal..Assesing risks to stability. Washington: Center Strategic and International Studies.

عبد السلام، لعجال طارق، زكي ابراهيم. (2012). "التصوف بين التوظيف السياسي والثابت التاريخي". Journal Al-Tamaddun، 163 -184.

نيوكوسموس، مايكل. (2003). "نحو فهم للأشكال الجديدة من حكم الدولة في افريقيا الجنوبية في عصر العولمة". مختارات المجلة الافريقية للعلوم السياسية.

Alalade F.O. (Dec 1981- June 1982). “enghor, The rise of the dominant party and return to limited multiparty system in Senegal”. Journal of the Historical Society of Nigeria, Vol11, N°1/2, 36-56.

Beck Linda. (1997). “Senegal’s patrimonial democrats: Incremental reform and the obstacle to the consolidation of democracy”. Canadian journal of African studies, Vol31, N°1, 1-31.

Bratton Michael. Van de Walle. (1994). “Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa”. World Politics. Vol46, N°4, 453-489.

Dahou Tarik. Foucher. “Le Sénégal entre changement politique et révolution passive..Sopi or not Sopi”. Politique Africaine. N°96, 5-21.

Diop Momar Coumba. Diouf. Diaw. “Le Baobab a été déraciné..L’Alternance au Sénégal”, Politique Africaine. N°78, 157-179.

Fatton Robert. (1986). “The Democratization of Senegal (1976-1983): "Passive Revolution" and the Democratic Limits of Liberal Democracy”. Review Fernand Braudel Center. Vol10, N°2, 147-169.

O'Brien Cruise Donal. (1992). “Le contrat social sénégalais à l’épreuve”. Politique Africaine. N°45, 9-20.

Stepan Alfred. “Rituals of Respect: Sufis and Secularists in Senegal”. Comparative Politics. Vol44, N°4, 379-401.

Vengroff Richard. Magala. “democratic reform transition and consolidation: Evidence from Senegal’s 2000 presidential election”. The journal Modern of African studies. Vol39, N°1, 129-162.